Duderi e.V.

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

احتياجات
إعادة إعمار قطاع التعليم
في مرحلة الانتقال السياسي

ورقة سياساتية

الباحث:

د. صفوان قسام

اختصاصي وباحث في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي

فريق دودري:

صبيحة خليل

خبيرة الجندر، المديرة التنفيذية

أليس مفرج

مديرة البرامج

الملخص التنفيذي

احتياجات إعادة إعمار قطاع التعليم في مرحلة الانتقال السياسي
ورقة سياساتية

تشكل هذه الورقة امتداداً للبحث الأول الذي أصدرته منظمة «دودري» بعنوان: «ديناميات الإقصاء والعنف في قطاع التعليم وتأثيرها على بناء السلام في سوريا»، والذي جرى العمل عليه بالشراكة مع المبادرة الأورومتوسطية في أيلول 2023.
تم الاستناد في هذه الورقة إلى عدة نتائج أساسية صدرت عن البحث المذكور، والذي غطى كلاً من إدلب والرقة والسويداء. وتم الانطلاق من هذه النتائج لتوسيع العينة المدروسة من المجتمع السوري عبر إضافة ثلاث مناطق جديدة هي درعا – عفرين – القامشلي؛ بحيث تؤدي دراسة المناطق الثلاث الجديدة إلى التحقق بشكلٍ إضافي من صحة النتائج السابقة من جهة، وإلى التوصل لتوصيات أشمل وأعم وأكثر دقة من جهة ثانية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والتعافي المبكر وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.
تم تنفيذ جلسة نقاش مركزة في كل منطقة من هذه المناطق خلال شهري نيسان – أيار 2024، وضمت كل جلسة 10 مشاركين/ات ممن كانوا/كن يعملون/ن في السلك التعليمي أو من القيادات المجتمعية من ذوي الاهتمام بالتعليم. وبلغ عدد المشاركين/ات مناصفة بين الرجال والنساء 60 مشارك/ة.

تناولت الورقة أربعة محاور على النحو التالي:

1- المقررات والمناهج التعليمية والتعافي النفس-اجتماعي، ويتضمن النقاط التالية:
- تلبية المناهج والعملية التربوية السورية الحالية لأسس بناء الدولة الديمقراطية التعددية الحديثة.
- استقلالية المناهج وحياديتها.
- تطوير المناهج.
- الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.
- الاستفادة من خبرات وتجارب الشعوب التي مرت بحالات صراع ونهضت عبر التعليم.

2- رأس المال الاجتماعي والتنسيق والدعم والبنية التحتية:
- التنسيق الحالي بين المنظمات والأطر التعليمية.
- معالجة قضية التسرب.
- طرائق وأدوات التعليم.
- استدامة جودة التعليم.
- تعزيز دور التعليم في بناء رأس المال الاجتماعي.

3-التنوع المجتمعي السوري وإشراك المنظمات الدولية في قطاع التعليم:
- التنوع اللغوي والإثني في سوريا.
- دور المنظمات الدولية في مسألة الاعتراف بالشهادات.

4- دور مسار العملية السياسية والدستور في العملية التعليمية:

- العدالة الانتقالية والعملية التعليمية.
- دور الدستور القادم في تعزيز المساواة الجندرية والمؤسسة التعليمية.
- المؤسسة التعليمية والانتقال السياسي.
- المساهمة في بناء سوريا من خلال التعافي المبكر وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

المنهجية:

اعتمدت المقاربة المنهجية في تحليل الجلسات على تصنيف المناطق الست ضمن ثلاث مجموعات هي: (إدلب - عفرين)، (القامشلي - الرقة)، (السويداء - درعا)، وذلك استناداً إلى التجاور الجغرافي والقرب الثقافي والسياسي، وكذلك التشابه في المكون البشري وقوى السيطرة ضمن كل مجموعة من هذه المجموعات. وتمّ العمل استناداً إلى مبدأ: ما هو كائن وما يجب أن يكون[1]؛ أي بالانطلاق من فهم وتحليل الواقع الملموس القائم، نحو بناء تصورٍ حول ما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل.
على أساس المقاربة المعتمدة، تم تصميم أداة تحليلية خاصة بالجداول، وتم استخدامها لكتابة تقارير الجلسات وصولاً إلى استخراج النتائج والتوصيات.

خرجت الجلسات بالتوصيات التالية:

أ- المقررات والمناهج التعليمية والتعافي النفسي-الاجتماعي:

توصي الورقة بأن تكون المبادئ المتعلقة بـ(المواطنة المتساوية، والتعددية، والتنوع السوري، والمساواة الجندرية، وتكافؤ الفرص بين الجنسين)، استجابةً لعملية التحول الديمقراطي للمجتمع السوري، بما يلغي أي تكريسٍ للممارسات التمييزية والعنفية الموجودة في الثقافة المجتمعية، وبهدف الارتقاء بالمجتمع لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار كمنطلقٍ للديمقراطية؛ أي ألّا تكون هذه المبادئ نابعةً من أجندة تسلطية لسلطة حاكمة.

بكلامٍ آخر، ينبغي أن يتم ترسيخ هذه المبادئ «بمفهومها البنيوي وليس بوصفها إيديولوجية»[2]؛ ولتحقيق ذلك، ينبغي القيام بتوعية مجتمعية تدريجية لجعل هذه المبادئ ذات قيمة أساسية يشعر المجتمع بأهميتها؛ لأنه في «بعض الأماكن... فإنّ عملية التغيير الأيديولوجي والفرض الأيديولوجي تحتل موقعاً أكثر أهمية، حتى من المنظومة التعليمية كُلّها»[3]. كما يجب تغيير الصور والقوالب النمطية المكرّسة ضمن العملية التعليمية (ومنها مثلاً، حصر الثانوية الصناعية بالذكور وثانوية الفنون النسوية[4] بالإناث)،

(1) حسب مبدأ «إيمانويل كانت» في فهمه للمعرفة النظرية والمعرفة العملية كما ورد في كتابه «نقد العقل المحض».
(2) أحد الحضور في جلسة نقاش الرقة أشار إلى أن المجتمع لاعب أساسي لا يمكن إغفال رأيه في طرح أو عدم طرح المدرسة (والمؤسسات التعليمية عموماً) لهذه المفاهيم؛ وحتى يتقبلها لا يجوز أن تكون مفروضةً عليه من جهة تسلطية، بل نابعةً من احتياجاته، وذاتَ أصولٍ في ثقافته، وليست طارئةً عليها.
(3) جلسة الرقة.
(4) ثانويات الفنون النسوية: مدارس ثانوية مخصصة غالباً للفتيات، تتركز على تكريس الأدوار النمطية المتعلقة بالإناث وتلقينها للفتيات، كالخياطة والتطريز والطبخ ورعاية الأطفال؛ وتسمى خطأ بالفنون النسوية - على اعتبار أن الفن يمكن أن يكون منوطاً بجنس معين! مؤدية بذلك إلى الابتعاد بمفهوم النسوية نحو مفهوم آخر معاكس تماماً لها كفلسفة اجتماعية.

وذلك لكسر الأفكار المغلوطة المتعلقة بالنسوية وربما تغيير التسمية كلها من الأساس حيث يلزم.
كما يتطلب النظام التعليمي متابعة ميول الطلاب والطالبات من الصفوف المبكرة وتنميتها دون التحكم القسري بها، وتوجيههم/ن نحو التخصصات المناسبة لهم/ن. يجب أيضاً تحقيق العدالة في الرواتب بين الوظائف لمنع التفاوت في الدخول من التأثير على اتجاهات وميول الطلاب والطالبات، ومراعاة خصوصية كل منطقة عند وضع برامج التنمية في التعافي المبكر وإعادة الإعمار، ويجب تأمين البنية التحتية اللازمة، ودعم المعلمين/ات مادياً واجتماعياً ونفسياً.

تدعو التوصيات أيضاً إلى:

1. استقلالية السياسة عن التعليم ووضع أهداف تعليمية تكون على مسافة واحدة من الجميع، وتشمل جميع أطياف المجتمع السوري. ولذلك يجب توحيد المناهج الدراسية في جميع المناطق، وأن تكون مناهج تمثل الجميع. ويقتضي تطوير المناهج تشكيل لجنة تطوير تتمتع بالحيادية، والموضوعية، والاستقلالية السياسية، والنزاهة، والخبرة الطويلة، وتمثيل الجنسين وكل مكونات المجتمع السوري؛ كما يجب أن تراعي اللجنة الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية للطلاب والطالبات، وإشراك أصحاب وصاحبات الخبرة وأولياء الأمور والطلاب والطالبات في عملية التطوير، وتطبيق نموذج تجريبي قبل التبني الكامل، ويجب أن تتمتع هذه اللجان باستقلالية تامة ولا يجوز لأحد التدخل بها، وأن تراعي أهداف الدولة التعددية ومصالحها ومصالح الشعب، وأن تأخذ بالحسبان احتياجات سوق العمل والوضع الاقتصادي والفروقات البيئية.
2. دعم المرشدين/ات النفسيين/ات والاجتماعيين/ات من خلال تأهيلهم/ن مهنياً خلال الجامعة وتوفير دورات تدريبية دورية، وتأمين أدوات عملهم/ن وتعزيز مكانتهم/ن في المدارس. ينبغي أيضاً أن تعمل فرقٌ إرشادية في المدارس، وأن يتضمن الفريق معالجين/ات وأطباء وطبيبات نفسيين/ات في كل مجمع تربوي، وتفعيل الإحالات بينهم/ن. كما يجب تقليل الورقيات في المدارس والاعتماد على الجانب العملي.
3. الاستفادة من تجارب الدول المشابهة مثل تجربة دولة جنوب إفريقيا التي أدرجت دروساً عن المصالحة والعيش السلمي في المناهج التعليمية، ونظمت حملات توعية لتعزيز قيم التسامح والعدالة والمواطنة، وتجربة دولة رواندا التي ركزت على إعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال البرامج التعليمية والثقافية الهادفة إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتفاهم المتبادل[5]، وهما دولتان عانتا من حروب طويلة وصلت إلى حد الإبادة الجماعية.

ب- التنسيق والدعم والبنية التحتية:

توصي الورقة بإنشاء مجلس للتعليم يكون دوره استشارياً في رسم سياسات التعليم في مرحلة إعادة الإعمار، ويكون مسؤولاً عن التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية لضمان الاستمرارية وتلبية احتياجات التربية، بما يوجه المشاريع المختلفة نحو التكامل والاستمرارية. ينبغي أيضاً التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير مناهج مؤقتة وحيادية خلال المرحلة الانتقالية، وتطبيق نماذج التعليم المسرَّع والتعويضي لعلاج ظاهرة التسرب، ويمكن تطبيق دوام جزئي للطلاب والطالبات المتسربين/ات في المدارس أو معاهد مخصصة لمدة ساعتين يومياً لتعليم القراءة والكتابة والرياضيات.

(5) مازن نقاشة، إعادة بناء الهوية الوطنية السورية في مرحلة ما بعد النزاع: تحليل دور الثقافة مع التعليم، والمصالحة، والتجارب الدولية، أطروحة ماجستير، المدرسة العليا للصحافة والتواصل، باريس، شعبة العلاقات الدولية، باريس، 2024، ص – ص 58 – 59.

كما يجب دعم عائلات الطلاب والطالبات المتسربين /ات مادياً بشرط تحقيق الأطفال والطفلات نسبة حضور معينة، وتوفير لوازم التعليم لتخفيف العبء عن الأهالي، وتحفيز الطلاب والطالبات المتسربين /ات

على العودة إلى المدارس. وينبغي أيضاً توفير كادر تدريسي مؤهَّل للتعامل مع المتسربين /ات، والتركيز على أولوية بناء وتأثيث المدارس بشكل عام وخاصة في المناطق النائية، وإعادة تأهيل المدارس المتضرِّرة، لأنّ بعضهم «لا يركزون على زيادة عدد المدارس، بالمقابل يركزون على زيادة عدد الجوامع»[6].

وتوصي الورقة أيضاً بالنقاط التالية:

- مكافحة التزويج المبكر.
- مكافحة عمالة الأطفال والطفلات والإدمان.
- تنفيذ حملات التوعية والزيارات المنزلية.
- إعادة تفعيل قانون إلزامية التعليم.
- تعيين معلم /ة مساعد /ة في الصفوف الكبيرة.
- تدريب المعلمين /ات على أساليب تعليمية حديثة ومتنوعة كالتعليم التفاعلي والتشاركي القائم على التفكير النقدي.
- تنفيذ برامج تعليمية تناسب مرحلة إعادة الإعمار[7] بالتعاون مع المجتمع المحلي.
- إنشاء لجنة تدريبية للتواصل مع الخبراء والخبيرات وتحديث التدريبات بانتظام.
- تحسين رواتب المعلمين /ات، وترفيع المعلمين /ات على أساس الكفاءة والإنجاز والتقدم المهني وليس على أساس مدة التدريس فقط.
- تدريس مادة «الأخلاق» في المدارس.
- ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.
- تفعيل بطاقة الطالب والطالبة المدرسية لمتابعة اهتماماته /ا والمساعدة في توجيهه /ا.

ج- التنوع المجتمعي السوري وإشراك المنظمات الدولية في قطاع التعليم:

توصي الورقة بأن يبقى المنهاج بالعربية مع تخصيص حصص لتدريس لغات الأقليات القومية السورية الأخرى، وإنشاء معاهد متخصِّصة بتدريس المناهج باللغات المختلفة على نفقة الدولة. كما يجب الاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني السوري في الدستور، بجانب الاعتراف باللغة العربية والكردية كلغات رسمية. وينبغي على المنظمات الدولية الضغط للاعتراف بالشهادات العلمية، من خلال إيجاد آليات للاعتراف بالشهادات في مختلف المناطق عبر توحيد امتحانات السبر وتوحيد مناهج محايدة غير مسيسة تلقى قبولاً لدى الجميع، وقد أكّد بعض المشاركين /ات في الجلسات في شمال شرقي سوريا، على ضرورة «إما الاعتراف بمنهاج الإدارة، أو التفاهم على منهاج تعليمي ثابت تكون فيه اللغات اختيارية»[8]، وتقديم مساعدات مادية وتقنية للمناهج ونوعية المادة العلمية ومراقبة سير التعليم. علماً أن توصية المعلمين فيما يتعلق ببرامج التعافي المبكر في التعليم كانت تصب بشكل رئيس في نقطتين، الأولى أن تكون هذه البرامج مراعية للواقع الاجتماعي والسياسي لسوريا، والثانية أن تكون بخبرات وإدارات محلية، من أجل تحقيق التوازن بين

(6) من جلسة عفرين التي عبر فيها المشاركون عن خلل في ترتيب الأولويّات التي يحتاجها المجتمع.
(7) عند اللزوم يمكن الاستفادة هنا لفترة مؤقتة، في البداية فقط، من أدوات ومشاريع وبرامج التعليم التي تم استخدامها سابقاً لعلاج الأمور الطارئة أو المترتبة على الفترة الماضية.
(8) من جلسة القامشلي التي أصرّ فيها الحضور على إيجاد حلٍّ للخروج من مشكلة تنوّع المناهج التعليمية، ومن مشكلة عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن جامعاتهم /ن، وأكد الحضور على ضرورة الانتباه إلى الحقوق اللغوية للأقليات القومية ضمن العملية التعليمية.

تلبية الاحتياجات العاجلة وبين بناء أساس قوي للتنمية المستدامة على المدى الطويل، وإصلاح البنية التحتية، واستعادة الخدمات الرئيسة وعلى رأسها التعليم.

د. دور مسار العملية السياسية والدستور في العملية التعليمية:

يعد التعليم رديفاً للدستور، لذا يعد التسييس القائم على الأحادية القومية الإقصائية، المتمثلة بالعروبة، إقصاءً. لذا يجب الاعتراف بالتنوع السوري لتعزيز دولة القانون القائمة على المواطنة المتساوية. كما يجب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التماسك المجتمعي، وضمان استقلالية التعليم في مضامين الدستور، وقوانين المساواة بين الجنسين وإلغاء كافة أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي في المضمون والخطاب. توصي الورقة أيضاً بإبعاد التعليم عن الأجندات غير الوطنية، ورفض التمييز بكل أشكاله، وإنصاف المعلمين /ات المهمشين /ات حقوقياً ومادياً ومعنوياً، ودعم الطلاب والطالبات المتغيبين /ات والمتسربين /ات وتسوية أوضاعهم /ن. كما يجب تخصيص دروس حول احترام ثقافة الآخرين /ات، وانفتاح السوريين /ات على بعضهم بعضاً والانفتاح المبني على الحقوق والواجبات، ومكافحة التطرف لتعزيز التماسك المجتمعي. وأظهرت بعض المداخلات أن هناك خللاً في فهمهم لدور العدالة الانتقالية، مما يؤدي إلى رفضها انطلاقاً من تخوّفاتٍ بأنْ ينتجَ عن مسار الانتقال إسقاطُ المحاسبة والمساءلة عن مجرمي الحرب في سوريا؛ كأنْ تكون «العدالة الانتقالية هي أن يسكت المقتول عن حقه... نضغط على الآخر من أجل أن يتنازل عن حقه في سبيل مصلحة الجميع»[9].

ختـــــاماً:

كان من الواضح أن هناك تشابهاً في كثير من النقاط بين المناطق الست، وأهمها التأكيد على بقاء التعليم على مسافة واحدة من الجميع، وأن يكون التعافي المبكر واحداً من الخطوات التي تنعش العملية التعليمية، وأن يكون هناك مجلس مشترك ذو صفة استشارية من أجل إدارة هذه العملية في الفترة الانتقالية. أشارت الورقة أيضاً، إلى عدد من النقاط الإشكالية في قطاع التعليم، التي إنْ لم تؤخذ بعين الاعتبار، فسيكون لها أثر في تعميق الخلاف بين مكونات الشعب السوري، لأنها ستفرز أجيالاً لا يمكنها الاندماج والعيش مع باقي فئات المجتمع ضمن الدولة، ولذلك كان لزاماً علينا التحرك في حل هذه النقاط جنباً إلى جنب مع التوصيات التي صدرت عن جلسات النقاش السابقة، وهو ما يدل على ضرورة تسريع عملية الحوار السوري-السوري، ووضع النقاط الإشكالية المتعلقة بعملية التعليم على طاولة الحوار.

(9) من جلسة إدلب حيث عبرت إحدى المشاركات عن تخوفها من أن تكون العدالة الانتقالية وفق بعض التجارب الدولية بهذا الشكل، ولذا أبدت رفضها لهذا النوع من العدالة إن كان كذلك.

احتياجات إعادة إعمار قطاع التعليم في مرحلة الانتقال السياسي

ورقة سياساتية

أولا - مدخل:

أظهرت نتائج بحثٍ سابقٍ لمنظمة دودري[10]، أنّ هنالك جملةً من التباينات والتشابهات بين المناطق السورية التي تقع تحت قوى سيطرة مختلفة، بما يتعلق بالمناهج التعليمية وبالعملية التعليمية ككل؛ لكنّ الفروقات والتباينات التي ظهرت، تشير إلى أن العملية التعليمية الحالية والمناهج في بعض تفاصيلها، ستحدث فروقات على صعيد بنية وتماسك المجتمع، من شأنها أن تساهم في تأجيج الصراع مستقبلاً، في مناطق سيطرة قوى الأمر الواقع الثلاث جميعها، وذلك بسبب التباينات الشديدة بينها، الناتجة عن الأدلجة العقائدية المتطرفة التي عملت على تسييس المناهج؛ فإذا ما قسنا تطور هذا المسار بين مناطق السيطرة والعملية التعليمية الدائرة فيها، فإننا نجد أنفسنا، على سلم تطور الصراع في المجتمعات، حسب تسلسل الصراع وفق منظور علم النفس الاجتماعي، في المستوى ما قبل الأخير[11]. وإن المناهج التعليمية بشكلها الحالي ستوصل المنطقة بعد أجيال إلى مرحلة الانفجار، وهذا كان واضحاً في بعض المناطق التي تمت دراستها في سوريا.

يعد التعليم بعداً من أبعاد بناء السلام ودعم الاستقرار أثناء عملية التحول الديمقراطي وما بعدها، ويلعب دوراً في ترسيخ حل النزاعات المجتمعية والأهلية والسياسية، وفي تطوير المجتمعات. وهذا يعني أن قطاع التعليم أساسي لبناء الدولة ولا سيما في فترة ما بعد النزاع، ما يؤكد أهميته في برامج السلم

(10) منظمة دودري، «ديناميات الإقصاء والعنف في قطاع التعليم وتأثيرها على بناء السلام في سوريا»، دودري: بالشراكة مع المبادرة الأورومتوسطية، أيلول 2023.

(11) المرحلة الأولى: تبدأ من مرحلة التحدث بشكل سلبي ضد الجماعات الأخرى، لكن بشكل داخلي دون إظهار ذلك لها، وتسمى الصراع الخفي مع وجود علاقات - المرحلة الثانية وهي التمييز السلبي وعدم التواصل مع الآخرين، وتسمى مرحلة الصراع الخفي مع انقطاع العلاقات - المرحلة الثالثة هي التمييز السلبي ضد الآخرين كعدم توظيفهم أو التواصل معهم وسلب حقوقهم، وتسمى مرحل الصراع شبه المعلن - المرحلة الرابعة هي الوصول إلى الاعتداء البدني واللفظي والسرقة من الجماعات الأخرى وتسمى الصراع المعلن مع الاعتداء - المرحلة الخامسة وهي الإبادة الجماعية أو الإفناء.

الأهلي[12]؛ وقد أظهر بحثٌ – لشبكة المرأة السورية – حول احتياجات النساء السوريات عام 2023[13]، أنّ اهتمام النساء عموماً بإلغاء التمييز ضدهن في قطاع التعليم ودوره في بناء السلام، في جميع المناطق التي أجريت فيها الدراسة على امتداد الجغرافيا السورية وفي دول اللجوء، كان في أدنى مستوياته! وهو مؤشر هام يمكن البناء عليه في تبرير الاهتمام الحالي بموضوع دور التعليم في بناء السلام؛ فالمعروف أن إزالة التمييز ضد النساء في المناهج التعليمية والعملية التعليمية، أمر يساهم في بناء السلم المجتمعي[14]، لأنه يقوم على تعزيز الأدوات والتقنيات والأفكار التي يمكن أن تزيل التفرقة بين فئات المجتمع.

ثانياً - الإشكالية والأهداف:

بناء على توصيات ونتائج دراسة دودري سابقة الذكر، ظهرت مؤشرات كان لا بد من أخذ وجهة نظر الخبراء / الخبيرات فيها للحصول على توصيات أكثر دقة وشمولية وتضميناً، للمضي بشكل عملي في تفعيل العملية التعليمية من أجل بناء السلام في المجتمع المرتبط بعملية الانتقال السياسي والتعافي المبكر، من خلال إزالة التفرقة والتمييز في المناهج الدراسية والعملية التعليمية، بتضمين مبادئ حقوق الإنسان التي تؤسس لقيم المواطنة وعدم التمييز بين الجنسين. حيث تم تحديد أربعة محاور أساسية تتضمن 16 نقطة، وجدت الدراسة أنه لا بد من سؤال الاختصاصيين /ات في مناطق مختلفة عنها.
وبالتالي تم النظر فيها من خلال العودة إلى الاختصاصيين /ات في ست مناطق داخل سوريا، حسب توزع قوى السيطرة ولاعتبارات التنوع الديمغرافي السوري في كل منطقة، وهي: المنطقة الجنوبية: السويداء – درعا / المنطقة الشمالية الغربية: إدلب – عفرين / المنطقة الشمالية الشرقية: الرقة – القامشلي.

تسعى هذه الورقة إلى النظر في المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: المقررات والمناهج التعليمية والتعافي النفس-اجتماعي، ويتضمن النقاط التالية:

1. تلبية المناهج والعملية التربوية السورية الحالية للأسس التالية التي تبنى عليها الدول الديمقراطية الحديثة:
   - المواطنة المتساوية.
   - التعددية والتنوع السوري.
   - المساواة بين الجنسين.
   - تكافؤ الفرص بين الجنسين.
2. استقلالية المناهج وحياديتها.
3. تطوير المناهج.
4. الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.
5. الاستفادة من خبرات وتجارب الشعوب التي مرت بالصراع ونهضت عبر التعليم.

(12) UNICEF, The Role of Education in Peacebuilding: Literature Review, New York, May 2011, P. p 17 . 19 . 22 . 25 .
(13) صفوان قسام، أهم الاحتياجات النسائية /النسوية في سوريا وبعض من دول اللجوء، شبكة المرأة السورية «بحث غير منشور»، تشرين الثاني 2023.
(14) الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، التعليم من أجل بناء السلام، https://inee.org/ar/collections/education_peacebuilding، نيسان 2017.

المحور الثاني: رأس المال الاجتماعي والتنسيق والدعم والبنية التحتية:

1. التنسيق الحالي بين المنظمات والأطر التعليمية.
2. معالجة قضية التسرب.
3. طرائق وأدوات التعليم.
4. استدامة جودة التعليم.
5. تعزيز دور التعليم في بناء رأس المال الاجتماعي.

المحور الثالث: التنوع المجتمعي السوري وإشراك المنظمات الدولية في قطاع التعليم:

1. التنوع اللغوي والإثني في سوريا.
2. دور المنظمات الدولية في مسألة الاعتراف بالشهادات.

المحور الرابع: دور مسار العملية السياسية والدستور في العملية التعليمية:

1. العدالة الانتقالية والعملية التعليمية.
2. دور الدستور القادم في تعزيز المساواة بين الجنسين والمؤسسة التعليمية.
3. المؤسسة التعليمية والانتقال السياسي.
4. المساهمة في بناء سوريا:
   - التنمية المستدامة.
   - التعافي المبكر.
   - إعادة الإعمار.

ثالثا - المنهجية والإطار:

تم تنفيذ الورقة في ثلاث مناطق حسب توزع قوى سيطرة الأمر الواقع في سوريا:

- مناطق سيطرة النظام السوري في المنطقة الجنوبية «درعا والسويداء».
- منطقة سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا «القامشلي والرقة».
- مناطق سيطرة فصائل المعارضة/الجيش الوطني وجبهة تحرير الشام في منطقة شمال غربي سوريا «إدلب وعفرين».

امتد العمل زمنياً من شهر شباط وحتى شهر آب 2024.

تضمنت العينة البحثية مجموعة من قيادات المجتمع المدني والعاملين/ات في المجال التعليمي في المستويات الإدارية والتقنية العليا والمتوسطة، والتربويين/ات العاملين/ات مباشرة مع الطلاب والطالبات.

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وطريقة المسح الاجتماعي للوصول إلى العينة المطلوبة من المجتمع المدني، والمهتمين/ات والعاملين/ات المؤثرين/ات في العملية التعليمية، وكانت الأداة المستخدمة هي جلسات النقاش المركزة، وهي عينة معيارية قصدية.

معايير الحضور/الحاضرات في جلسات النقاش:

- في كل جلسة 10 أفراد:

- 6 أفراد من السلك التعليمي على النحو التالي:

3 رجال - 3 نساء على أن يكونوا:

1. معلمين/ات من الكوادر العاملة في التعليم.
2. لديهم/ن خبرة في التعليم ممتدة مما قبل الصراع في سوريا.
3. منهم/ن 2 على الأقل من المدراء/المديرات أو الموجهين/ات.

- 4 أفراد من المجتمع المدروس، على النحو التالي:

2 رجال - 2 نساء على أن يكونوا:

1. قيادات مجتمعية مهتمة بالتعليم أو من المنظمات العاملة فيه في مناصب عليا.
2. منهم/ن 2 أو أقل من الأقليات النسبية حسب المنطقة.

حيث تم اختيار العينة وفق الجدول التالي:

منطقة جلسات النقاش		تربويون - رجال	تربويون - نساء	قياديون - رجال	قياديات - نساء	المجموع
منطقة حكومة النظام	السويداء	3	3	2	2	10
	درعا	3	3	2	2	10
منطقة الإدارة الذاتية	الرقة	3	3	2	2	10
	القامشلي	3	3	2	2	10
منطقة فصائل المعارضة	عفرين	3	3	2	2	10
	إدلب	3	3	2	2	10
المجموع		18	18	12	12	60

رابعا - تنفيذ البحث:

تم تنفيذ جلسات النقاش المركزة حسب التواريخ التالية:

- جلسة إدلب 7 نيسان
- جلسة السويداء 13 نيسان
- جلسة درعا 16 نيسان
- جلسة عفرين 19 نيسان
- جلسة القامشلي 10 أيار
- جلسة الرقة 18 أيار

وكان توزيع الحضور حسب الأكثرية النسبية والأقلية النسبية ضمن كل منطقة، على النحو التالي:

المشاركون/ات	معلمون/ات		قياديون/ات		المجموع
	أكثرية	أقلية	أكثرية	أقلية	
رجال	8	7	7	7	29
نساء	8	12	5	6	31
المجموع	16	19	12	13	60

خامساً - منهجية تحليل جلسات النقاش:

اعتمدت المقاربة المنهجية في تحليل الجلسات، على تصنيف المناطق الست ضمن ثلاث مجموعات هي: (إدلب - عفرين)، (القامشلي - الرقة)، (السويداء - درعا)، وذلك استناداً إلى التجاور الجغرافي والقرب الثقافي والسياسي، وكذلك التشابه في المكون البشري وقوى السيطرة ضمن كل مجموعة من هذه المجموعات؛ وبالتالي كان الترتيب على النحو التالي:

1- إدلب: يعيش فيها حوالي 5.1 مليون مواطن، 3.4 مليون منهم نزحوا من مناطق سورية مختلفة، وضعهم المعيشي متدنٍ وليست لديهم فرصة للانتقال إلى أي مكان، و2 مليون منهم يعيشون في مخيمات، ومليون طفل خارج التعليم[15]. قوى السيطرة راديكالية إسلامية مع وجود أقليات درزية ومسيحية لكنها تكاد تكون غير مرئية وتتعرض لظروف صعبة. على العموم فالمجتمع في إدلب هو مجتمع يخضع لظروف شبيهة بتلك التي يخضع لها المجتمع في عفرين، عسكرياً وسياسياً وعقائدياً، وقد تدخلت قوى السيطرة انطلاقاً من خلفيتها العقائدية في العملية التعليمية في هذه المنطقة بشكل جذري.

3- عفرين: كانت الأكثرية فيها سابقاً كوردية؛ حيث بلغت 95%[16]، واليوم لا توجد إحصاءات دقيقة عن هذه المنطقة منذ احتلال تركيا لها عام 2018 بالتعاون مع بعض الفصائل المتطرفة. قوى السيطرة فيها الآن، تتبع بشكل مباشر لتركيا تحديداً، والفصائل الراديكالية الإسلامية التابعة لها، تحت مسمى «الجيش الوطني»، ويحتوي النسيج المجتمعي فيها الآن على أقلية كوردية كانت سابقاً أكثرية، قبل أن يتم تهجيرها ومصادرة منازلها وأملاكها. هذه الأكثرية السابقة، والأقلية الحالية، قريبة من تكوين القامشلي عقائدياً وسكانياً[17]، وقد تدخلت قوى السيطرة انطلاقاً من خلفيتها العقائدية في العملية التعليمية فيها بشكل جذري.

3- القامشلي: منذ اندلاع الثورة السورية، انسحبت القوات النظامية من القامشلي مع إبقاء مربعات أمنية فيها، ومن ثمّ مرت المنطقة بالصراعات مع «داعش»، وقد سيطرت الإدارة الذاتية عليها. يتكون نسيجها المجتمعي من أطياف إثنية ودينية متنوعة، والأكثرية فيها كوردية، والرقة تقع تحت سيطرتها رغم أنها لا تشابهها كثيراً بالنسيج الاجتماعي، وقد تدخلت قوى السيطرة انطلاقاً من خلفيتها العقائدية في العملية التعليمية فيها بشكل جذري.

(15) OCHA، تقرير عن الوضع في شمال غربي سورية، 16 ، https://reports.unocha.org/ أيار 2024.
(16) حسين نعسو، التغيير الديموغرافي في منطقة عفرين (رؤية قانونية)، 1 ، https://yek-dem.net/ شباط 2019.
(17) HRW, Syria Events of 2022, https://www.hrw.org/ January 2022.

4 – الرقة: شهدت الرقة أعنف المعارك التي خاضها التحالف الدولي ضد داعش، والتي أدت إلى تهجير وقتل الكثير من سكانها قبل سيطرة الإدارة الذاتية عليها بالتعاون مع التحالف الدولي عام 2017. تكوين الأكثرية فيها عربيٌّ، وهي قريبة بذلك من تركيب الأكثرية العامة ضمن باقي النسيج السوري. وقد تدخلت قوى السيطرة انطلاقاً من خلفيتها العقائدية في العملية التعليمية فيها بشكل جذري. وتعتبر تجربة الرقة التعليمية الأكثر تقلّباً نتيجة لتناوب قوى السيطرة المختلفة عليها منذ بداية الثورة، إضافةً إلى تهميشها قبل الثورة تعليمياً؛ حيث تناوب في السيطرة عليها كلٌّ من البعث والجيش الحر، ثم جبهة النصرة، وبعدها داعش، وشهدت تهجيراً للكفاءات وتغييراً كبيراً في السكان والتوجّه العقائدي، إلى حين سيطرة الإدارة الذاتية عليها، وفرضها لسياستها التعليمية.

5 – السويداء: تخضع لسيطرة النظام السوري، مع وجود فصائل محلية معارضة تحمي المظاهرات ضد النظام السوري التي لا تزال مستمرة يومياً منذ 17 آب 2023. تضم اليوم مئات الآلاف من النازحين من باقي المناطق السورية. تكوين الأكثرية المحلية فيها أكبر من الأكثرية السائدة في باقي النسيج السوري، وهي قريبة جغرافياً وظرفياً من مجتمع درعا. ولا يزال نظام التعليم الرسمي سائداً فيها رغم تحفظات المجتمع المحلّي على بعض المواضيع التابعة لسياسة حزب البعث فيها.

6 – درعا: تخضع لسيطرة النظام السوري، مع وجود استقلالية بشكل ما نتيجة وجود المعارضة التي كانت مسيطرة على المحافظة طيلة سنوات، وتكوين الأكثرية فيها متماثل مع الأكثرية السائدة في باقي النسيج السوري، وهي تشترك ظرفياً مع باقي المناطق الخاضعة للنظام. ولا يزال نظام التعليم الرسمي سائداً فيها رغم تحفظات المجتمع المحلي على بعض المواضيع التابعة لسياسة حزب البعث فيها.

ترميز الجلسات:

جلسة إدلب	=	ج.إ
جلسة عفرين	=	ج.ع
جلسة القامشلي	=	ج.ق
جلسة الرقة	=	ج.ر
جلسة السويداء	=	ج.س
جلسة درعا	=	ج.د

من ناحية تحليل المضمون، تم الحصول على الجلسات مكتوبة، وبعد إعادة قراءة وتحديد الأفكار الهامة التي وردت فيها، تمت العودة إلى محاور التحليل الأربعة، والمواضيع المفتاحية المندرجة تحتها وعددها 16 موضوعاً، وهي التي تم البحث عنها في محاضر جلسات النقاش، وفق محورين أساسيين: ما هو كائن وما يجب أن يكون[18]؛ أي بالانطلاق من فهم وتحليل الواقع الملموس القائم، نحو بناء تصورٍ حول ما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل.

بعدها تم تصميم أداة تحليل خاصة بالجداول، وتمت كتابة تقرير الجلسات باستخدام هذه الأداة، وصولاً لاستخراج النتائج.

(18) حسب مبدأ «إيمانويل كانت» في فهمه للمعرفة النظرية والمعرفة العملية كما ورد في كتابه «نقد العقل المحض».

سادساً - نتائج الجلسات «ما هو كائن»:

المحور الأول
المقررات والمناهج التعليمية والتعافي النفس-اجتماعي

تلعب المقررات والمناهج التعليمية دوراً هاماً في عملية بناء السلام من خلال تعزيز الوعي والفهم المتبادل بين الأفراد والمجتمعات، ويسهم التعافي النفس-اجتماعي الذي يقدمه المرشدون الاجتماعيون والنفسيون في المدارس، في تعزيز الاستقرار النفسي والعاطفي للطلاب والمعلمين المتضررين من النزاعات، مما يتيح بيئة تعليمية داعمة تساعد في بناء مجتمعات أكثر تسامحاً واستقراراً:

1-حول مدى تلبية المناهج والعملية التربوية السورية الحالية للأسس التي تبنى عليها الدول الديمقراطية الحديثة.

وهذه الأسس هي:

-المواطنة المتساوية: وتعني ضمان أن جميع المواطنين السوريين يتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها دون تمييز بناء على العرق، الجنس، الدين، أو أي عامل آخر؛ هذا المفهوم يعزز المساواة في الحماية القانونية والمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[19].

-التعددية والتنوع السوري: تشتمل سوريا على مزيج غني من الثقافات والأديان والإثنيات التي عاشت بعضها مع بعض تاريخياً ضمن نسيج اجتماعي معقد يعكس التنوع العرقي والديني؛ مثل العرب، والكورد، والأشوريين، والأرمن، والدروز، والعلويين، والمسيحيين وغيرهم. فهم وقبول التعددية في سوريا يساعد على ترسيخها وعلى المساهمة في تقوية الروابط الاجتماعية وتشجيع التفاهم والتعاون بين مختلف المجموعات، رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد[20].

-المساواة بين الجنسين: وهي جزء من القانون الدولي متمثلاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1948، وفي عام 1979 اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»[21]، التي وقعت عليها الحكومة السورية عام 2002، وتحفظت على عدة بنود ومواد فيها أفرغت الاتفاقية من محتواها، وتظل قوانينها متأخرة في هذا السياق.

(19) حسان الأسود، المواطنة المتساوية، مركز حرمون، 5 ، https://www.harmoon.org/ تشرين الثاني 2021.
(20) أحمد قربي ونورس العبد الله، إضاءات على إدارة التنوع في سوريا - في لزوم الوعي الوطني مع المواطنة، مركز الحوار السوري، https://sydialogue.org/ ، 11 أيلول 2023.
(21) الأمم المتحدة، قضايا عالمية: المساواة بين الجنسين، https://www.un.org/

-تكافؤ الفرص بين الجنسين: وهو مبدأ أساسي من مبادئ المساواة بين الجنسين في كل المجالات ومنها التعليم، واستراتيجية ملازمة لاستراتيجية تعميم المنظور النوع-اجتماعي، وهو يعكس كذلك مستوى تعزيز وضع النساء في المجتمع عموماً والتعليم خصوصاً[22].

ظهر من خلال الجلسات وجود تشابه بين إدلب وعفرين، في أن القوى المسيطرة فيهما قامتا بحذف كل ما يمكن أن يلمّح أو يشير إلى هذه المفاهيم من مناهجهما، مع تعمية مقصودة على الفئات السورية، مع تبرير لهذا الحذف، مثلاً: «**كانت مهمة صالح العلي[23] تهجير أكبر عدد ممكن من المواطنين السوريين من المكون السني «الأكراد والتركمان» من سلسلة جبال العلويين لتكون منطقة من جنس واحد**»[24]، ويقصد بالجنس الواحد أن يكون السكان كلهم علويون، حيث تم حذف ذكر صالح العلي استناداً لهذا التبرير! وكان رفض المعلمين/ات لهذه السياسة مبطّناً، من خلال نقد مناهج قوى السيطرة في المناطق المختلفة التي تسيّس المناهج وفق مصالحها[25]، لكن هذا النقد قد يكون شكلًا من أشكال التبرير للسياسة في إدلب وعفرين على مبدأ: «طالما أن الجميع يقوم بمثل هذا الفعل في مناطقه فلماذا لا أقوم به أنا أيضاً؟!».

وقد بدى واضحاً في إدلب التفاوت بين قبول هذه المفاهيم ورفضها نتيجة تباين موقف المجتمع من قوى سيطرة الأمر الواقع وخلفيتها الإسلامية الراديكالية الرافضة لهذه المفاهيم، على عكس عفرين التي تنادي بها وتطالب بتطبيقها نتيجة توجه المجتمع المتقبل لهذه المفاهيم على عكس قوى الأمر الواقع فيها الرافضة لها.
بينما برر بعض الحضور والحاضرات في إدلب أن التحدث بالتعددية حالياً أمر غير وارد: «**كيف أقنع الطالب بالتعددية وهو يرى أصناف العذاب وألوانه من طائفة معينة**»[26]، لأن عنف الدولة «النظام» بالدرجة الأولى ربط نفسه بطائفة معينة، وهو أمر لن يتقبله المجتمع ما لم تتم محاكمة رموز النظام ومجرمي الحرب؛ ويرون أن هذه الحاجات يجب أن تنبع من المجتمع الأصلي، شرط ألّا تكرس ثقافة العنف وخصوصاً ضد النساء.

وينظر الحضور والحاضرات في جلسة عفرين إلى التعددية من منظور آخر يتعلق بالإثنية الكوردية: «**أنا كشخص كوردي لا أجد نفسي في مادة الوطنية أبداً، أنا مغيَّب كلياً، ومعتَّم عليّ، توجد لدينا في المناهج العروبة وأبطال العروبة فقط**»[27].

أما في القامشلي، فقد اعتبر البعض هذه البنود بنوداً سياسية، ولا تعبر عن احتياجات المجتمع نفسه أو التربية والتعليم، ويشير أحدهم إلى أن: «**المناهج السورية منذ أن كنت طفلاً تفتقر إلى الأممية... وهي تعلي قومية على قوميات أخرى، ولا تعترف بقوميات ومكونات غير المكون العربي**»[28]، ونادى بضرورة تسييس التعليم من أجل تحقيق مصالح السلطة الحاكمة[29].

---

(22) الإسكوا، تكافؤ الجنسين، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary، الإسكوا، 2022.
(23) صالح العلي: من ثوار سوريا ضد الاستعمار الفرنسي، قاد ثورة الساحل السوري في جبل العلويين ابتداءً من عام 1918، وتم حذف اسمه من مناهج التعليم في شمال غربي سوريا لأنه ينتمي إلى الطائفة العلوية التي تحسب في صف النظام السوري، مع تبرير لهذا الحذف أنه مغالطة تاريخية، وينطبق هذا التبرير على الكثير من التغييرات التي تم إدخالها في كتب التاريخ انطلاقاً من خلفيات طائفية.
(24) ج.إ
(25) ج.إ + ج.ع
(26) ج.إ
(27) ج.ع
(28) ج.ق - أحد القيادات المجتمعية المهتمة بالتعليم.
(29) التسييس هنا حصراً من وجهة نظر المتحدث يكون حسب الفكر «الستاليني-الأممي».

اعتبر رأيٌ آخر أنّ تسييس التعليم بابٌ للقوى المتطرفة؛ لأنه يعطيها الأحقية. في الوقت ذاته يرى آخرون أنّ التسييس يجب أن يكون ممنوعاً ضمن التعليم من أجل ضمان حياديته[30]. وميز آخر بين السياسة التي تخدم الدولة وبين السياسة التي تخدم السلطة، معتبراً أن السياسة التي تنادي بمثل هذه الاحتياجات هي سياسة تخدم الدولة وليست خادمة للسلطة[31].

لم يختلف الأمر كثيراً في الرقة من زاوية النظر إلى هذه النقاط (أي الأسس التي تبنى عليها الدول الديمقراطية الحديثة)، حيث اعتبرها مشاركون في جلسة الرقة منفصلةً عن المجتمع أو تتبع لأجندة سياسية معينة، وورد هذا الرأي في جلستي السويداء ودرعا، في مقابل آراء نادت بها واعتبرتها حاجة ملحة وضرورية لبناء الدولة والسلام.

وكان من الواضح أن فرض قوى السلطة لهذه الأفكار في المناهج والتعليم له دوره في عدم تقبل البعض لها، فكما كان الوضع في جلستي السويداء ودرعا (اللتَين طعنتا بالتعددية والمواطنة والمساواة التي تم الترويج لها في المنهاج لأنها صادرة عن البعث والنظام السوري) فإن بعض المشاركين/ات في جلسة الرقة طعنوا/ن بها من باب أنها «دورات فكرية» مؤدلجة تفرضها سلطات الأمر الواقع على المعلمين/ات والمجتمع وهي لا تناسبهم/ن.

بعض الحاضرين/ات من السويداء أشاروا/ن إلى أن هذه المفاهيم مفرّغة من مضمونها، ولا تصل كما يجب للطلاب والطالبات؛ وبعضهم/ن قال/ن إنها غير موجودة، بل تكرس المناهج الحالية دور المرأة النمطي، وهي أيضاً لا تشير إلى التنوع السوري.
وفي درعا أشار البعض إلى أن المنهاج يحتوي على هذه العناصر، وأن القانون ينصف الرجل والمرأة والأقليات أيضاً، وأن المرأة أخذت فرصتها في العمل بحكم الواقع، لأن المجتمع يفتقد حالياً لعنصر الرجال بسبب الظروف الأمنية: **«عندنا جندرة قسرية؛ فالنسبة الأعلى من العاملين والموظفين في الدولة هي من النساء، بسبب الظروف»**.

2- استقلالية المناهج وحياديتها:

أجمعت الجلسات على أن المناهج التعليمية التي يتم تدريسها في مناطقهم/ن مسيّسة. وتهربت بعض الإجابات من السؤال حول آليات عمل الجهات التي تمارس الجانب التسييسي في العملية التعليمية والتي تهدف إلى تمثيل خلفية السلطة الحاكمة في العملية التعليمية؛ حيث يأخذ التسييس شكل الفصل التام بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء في مناحي التعليم، من الصف الأول وحتى المؤسسات التربوية، أو تغيير بعض تفاصيل المناهج أو الحذف والإضافة حسب قرب المعلومات من السياسة السائدة؛ في شمال شرقي سوريا كان الوضع مختلفاً، حيث نجد سياسة الإدماج بين الذكور والإناث في المدرسة فرضاً حتى لو تعارض ذلك مع ثقافة المجتمع، وتغيير التدريس من العربية في بعض المناطق إلى الكوردية والتغيير في مناهج التاريخ والجغرافيا حسب سياسة سلطة الأمر الواقع.

أما في السويداء، فوقف المعلمون/ات في مواجهة تسييس العملية التعليمية الرسمية، إلا أن الاعتراف بالشهادة الذي يأتي عن طريق النظام السوري، كان يَفرض على الطلاب والطالبات أن يقوموا/يقمن بدراسة مادة القومية من أجل امتحانات الشهادات، فقام/ت المعلمون/ات بإيجاد طرق لتدريس هذه

(30) ج.ق – المتحدث ممثل عن واحدة من الأقليات الهامة في منطقة شمال شرق سوريا.
(31) ج.ق

المادة بما يحد من سطوة البعث على الطلاب والطالبات[32]؛ ويبقى الاعتراف بالشهادة العلمية هو ورقة ضغط لدى النظام على باقي المناطق الخارجة عن سيطرته.

3-تطوير المناهج:

توجد لجان في كل المناطق تعمل على تطوير المناهج، كلٌّ حسب منطقته. وتوجد جهات تهيمن على هذه العملية وعلى اللجان، مما يؤدي إلى انفصال بين المناهج والواقع، وأخطاء في المناهج. وذهب البعض بآرائهم إلى القول إنه قد تكون فدرالية التعليم أمراً لا مفرّ منه في سوريا، مع الحفاظ على نقاط رئيسة مركزية تحافظ على تماسك الدولة والشعب.

4-الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي:

تكمن أهمية تفعيل دور مهنة المرشد/ة الاجتماعي/ة والنفسي/ة في المدرسة في متابعة التعافي النفسي والعقلي لدى الطلاب والطالبات، وخصوصاً الحالات التي تعاني من اضطرابات نفسية ناتجة عن الصراع والصدمات النفسية، والمساهمة في تنفيذ برامج الدعم النفسي والدمج الاجتماعي.

أظهرت الجلسات أنّ وظيفة المرشدة النفسي/ة والاجتماعي/ة في المدارس هي حتى الآن وظيفة صورية، ولا فاعلية لها، إلا حسب قدرات وإمكانات المرشد/ة وظرف المدرسة نفسه وتعاون المعلمين/ات والإدارة. ولا تتقبل الإدارات والكادر التدريسي وحتى الأهالي أحياناً تدخلات المرشدين/ات، الذين يفتقدون عموماً للتقنيات والأدوات والتجهيزات اللازمة لمزاولة مهنتهم/ن. وينظر البعض إلى وظيفة المرشد/ة كشخصٍ تم تفريغه/ا من حزب البعث ليرتاح/ترتاح، مع ضعف في فهم دور المرشد/ة الاجتماعي/ة والنفسي/ة في المدرسة وحدود صلاحياته/ا.

لا يوجد في إدلب أو القامشلي مرشدون/ات في المدارس، أما في المدارس التي تدعمها المنظمات فتم وضع اختصاص حماية الطفل/ة مكانها؛ وهي عموماً وظيفة مؤقتة ترتبط باستمرار التمويل ولا يشترط التخصص الأكاديمي لمزاولتها. أما في عفرين فبعض المدارس توظف المرشدين/ات دون أن تكون شهادتهم/ن الجامعية مناسبة لهذا العمل[33]. وفي القامشلي لم يكن هناك اختصاص علم نفس في جامعة «روج آفا» أساساً ليفرز مرشدين/ات[34]. وفي درعا فإنّ فعالية هذه الوظيفة محدودة مع ضعف أدوات الإرشاد التي لا تناسب الواقع الصعب والمشكلات المعقدة[35].

5-الاستفادة من خبرات وتجارب الشعوب التي مرت بالصراع ونهضت عبر التعليم:

تمّ ذكر تجربة رواندا التي أعادت بناء النظام التعليمي وركزت على إعادة بناء النسيج الاجتماعي، من خلال البرامج التعليمية والثقافية الهادفة إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتفاهم المتبادل، وتعزيز المناهج الدراسية التي تشجع على السلام والتسامح، وبرامج تدريب المعلمين، وبرامج التعليم غير النظامي، والمشاركة المجتمعية في التعليم؛ وتجربة جنوب إفريقيا التي أدرجت دروساً عن المصالحة والعيش السلمي في المناهج التعليمية وتنظيم حملات التوعية لتعزيز قيم التسامح والعدالة والمواطنة، بعد الحرب الأهلية، وتعزيز

(32) ج.س
(33) ج.ع
(34) ج.ق + ج.ر
(35) ج.د

التعليم الجامع للجميع بمشاركة المجتمع، وتدريب المعلمين على المناهج الجديدة التي تم إصلاحها من أجل تعزيز المصالحة الوطنية [36] [37] [38].

وذكرت الجلسات تجربة اليابان حين تم منح المعلم/ة حصانة الإمبراطور وراتب الطبيب، وفي بولندا حين حُوِّلَ التعليم إلى عملٍيٍّ بدلاً من نظريّ، وفي بعض ولايات ألمانيا المجتمعُ هو من يعيّن المدير/ة والمعلمين/ات ولا يتم تعيينهم/ن بقرار إداري، وتجربة ماليزيا وبولندا والبوسنة والهرسك.

المحور الثاني
رأس المال الاجتماعي والتنسيق والدعم والبنية التحتية

يسمح رأس المال الاجتماعي للأفراد بحل مشكلاتهم الاجتماعية بسهولة، ويسهّل لهم فرص التقدم والتنمية، ويساهم في تنمية مستويات الوعي الاجتماعي لدى الأفراد. تساهم في تشكيل رأس المال الاجتماعي ثلاثة عناصر: التنظيم الاجتماعي، والبناء الاجتماعي، والتنمية البشرية[39]، والمشكلة أن التعليم الحالي لا يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي في سورية.

6- التنسيق الحالي بين المنظمات والأطر التعليمية:

للمنظمات عموماً دور سلبي في التعليم؛ لأن ديمومة مشاريعها مؤقتة ومرتبطة بتمويل الجهات المانحة، لأنّ سياساتها لا تراعي الاحتياجات المحلية. إضافة إلى ذلك، فقد سحبت الكوادر التعليمية من المدارس الرسمية، لأن المنظمات تغدق بالرواتب الممتازة على المعلمين/ات في مدارسها على عكس رواتب المعلمين/ات الرسمية، وهذا ما أشعر المدرسين/ات في القطاع الرسمي بالغبن. تنسيق هذه المنظمات مع السلطات في إدلب وشمال شرقي سوريا ضعيف[40]. بالمقابل، فإنّ تنسيقها عالٍ جداً مع حكومة النظام، بحيث لا تتحرك دون موافقتها. عبّر أحد المشاركين في جلسة إدلب عن غياب التنسيق في منطقته بقوله: «**المشكلة الأساسية أنه لدينا وزارتان وحكومتان، ولدينا حكومة ثالثة مستبدة في الشام، ولدينا أناس يتحكمون بنا من اليونسكو ولدينا فوضى**»[41].

بين إيجابيات عمل المنظمات أنها قدمت دعماً للتعليم لا يقل أهمية عن التعليم الرسمي، من خلال دعم المدارس والطلاب/الطالبات باللوازم وتأهيل البنى التحتية، ومتابعة المتسربين/ات ودورات محو الأمية، وأيضاً دورات الدعم التعليمي ومتابعة تعليم ذوي/ات الإعاقات، وغير ذلك من تعليم شريحة واسعة من المجتمع في كل مكان.

(36) مازن نقاشة، إعادة بناء الهوية الوطنية السورية في مرحلة ما بعد النزاع: تحليل دور الثقافة مع التعليم، والمصالحة، والتجارب الدولية، أطروحة ماجستير، المدرسة العليا للصحافة والتواصل، باريس، شعبة العلاقات الدولية، باريس، 2024، ص – ص 58 – 59.

(37) UNESCO, Education for All 2000–2015: achievements and challenges; EFA global monitoring report, https://unesdoc.unesco.org, 2015

(38) World Bank group, Republic of South Africa Systematic Country Diagnostic, https://documents1.worldbank.org/, April 30, 2018, P – p 53 – 57.

(39) د. علاء علي علي الزغل، قياس رأس المال الاجتماعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، عد ٥٥، ج 3، https://jsswh.journals.ekb.eg، حزيران ٢٠٢١، ص – ص 767 – 774.

(40) رغم أنهم يحصلون على الموافقة في معظم الأحيان ويدفعون الضرائب أيضاً.

(41) ج.إ

ويمكن لليونيسكو واليونيسف أن يكون لهما دور في الضغط على النظام والدول من أجل الاعتراف بالشهادات العلمية الصادرة عن منطقتي إدلب وشمال شرقي سوريا[42].

7- معالجة قضية التسرب:

أظهرت الجلسات أن العمل على موضوع التسرب عموماً ضعيف في كل مناطق السيطرة، ويتم تركه للمنظمات لتقوم به، أكثر من الهيئات التربوية التابعة لسلطات الأمر الواقع؛ وأظهرت احتياجات التربية في كل من إدلب وشمال شرقي سوريا أنّ التنسيق بين سلطات الأمر الواقع والمنظمات ضروري لإنجاز هذا العمل[43]. كما ظهرت في مناطق النظام فئة من جيلٍ منقطعٍ عن التعليم نتيجة الظروف، تمَّ إلحاقها بصفوفٍ متقدمة، مع ثغرة تعليمية، وهي فئة مهددة بالتسرُّب قريباً[44].

8- طرائق وأدوات التعليم:

يعتبر التلقين (الذي يتخلله أحياناً بعض الحوار)، الطريقة الأكثر شيوعاً من بين طرائق التعليم؛ ويعزز من ذلك ارتفاع أعداد الطلاب والطالبات في الصفوف الدراسية، الأمر الذي يجعل من استخدام طرائق أخرى في التدريس أمراً عسيراً يمكن أن يستهلك وقت الحصة الدراسية دون استكمال المنهج. كما أنّ ضعف خبرة وإمكانيّات المعلمين/ات، وعدم وجود أدوات وإمكانيّات في المدارس لشراء وسائل الإيضاح والتعليم، وعدم وجود بنية تحتية كالكهرباء والمخابر والأجهزة، تعزز من الاتجاه التلقيني في العملية التعليمية؛ وهناك من يقول إن الموضوع منوط بسلطات الأمر الواقع حيث **«لا توجد أولوية لتعلم طرائق جديدة، والأولوية هي للدورات الفكرية وعملية التغيير الأيديولوجي. والفرض الأيديولوجي بالنسبة لقوى الأمر الواقع أهم حتى من المنظومة التعليمية كُلّها»**[45]. وظهر أن كل الطرق تتجه نحو تعليم الأطفال والطفلات الأصحاء، ونادراً ما نجدها تتجه نحو تعليم ذوي/ات الإعاقات.

وقد تراجع أسلوب العقاب والضرب في كل المدارس[46]، كما أنّ هناك طرقاً يتم استخدامها أحياناً مثل ألعاب الذكاء والفك والتركيب، لكنها منتشرة في المدارس الخاصة.

9- استدامة جودة التعليم:

لا يوجد تأهيل مناسب ودوري للكوادر التعليمية، إلا عند وجود منهاج جديد أو تعديلٍ في المنهاج القديم، ومواضيع هذه الدورات تتبع لسياسات سلطات الأمر الواقع غالباً؛ ومستوى المعلمين/ات في الوقت الحالي ضعيف جداً، ولا وجود لمن تـ/يعمل على تطوير مهاراتهم/ن أساساً إلا القلة.

10- تعزيز دور التعليم في بناء رأس المال الاجتماعي:

لا يركز التعليم الحالي على بناء رأس المال البشري، لأنّ هذا التعليم منفصل عن الواقع حالياً، وتختلف أهدافه عموماً عن أهداف التنمية التي تخدم المجتمع، حيث جُيِّرَت التنمية في كل المناطق بما يخدم سلطات الأمر الواقع، والتوجّه السائد عموماً، بما في ذلك التوجّه المجتمعي: «لا يركّز على زيادة عدد المدارس، وبالمقابل يركز على زيادة عدد الجوامع»[47]. هذا التوجه العام، يساهم في تفريغ سوريا من رأس مالها

(42) ج.إ+ج.ق+ج.ر
(43) ج.إ+ج.ق
(44) ج.س
(45) ج.ر – المتحدثة كانت تنتقد الوضع الذي يتم فرض أفكار فيه تختلف عن أفكار المجتمع من خلال هذه الدورات على حساب تحسين الظروف الأخرى.
(46) رغم وجود أشكال أخرى للعنف منها العنف النفسي.
(47) ج.ع – في نقد من المتحدثة لانتشار التيار الديني المتطرف.

البشري، لأنه لا يوفر الأرضية المناسبة للاستفادة منه معيشيّاً، خاصة مع عدم وجود تخطيط استراتيجي لربط مخرجات التعليم بسوق العمل، أمّا الطلاب والطالبات فهم/ن في حالة ضياع وتشتت بين الواقع والمدرسة والأهل والمستقبل: «يبدو لي الطالب وكأنه نقطة تجاذب؛ يشده المدير من طرف، وأمين السر من طرف، والمدرّس يشده من طرف، وليّ الأمر يشدّه من طرف... فتراه في النهاية ممزّقاً مفتّتاً لا يعلم أين السبيل»[48].

المحور الثالث
التنوع المجتمعي السوري وإشراك المنظمات الدولية في قطاع التعليم

تتميز سوريا بتنوع لغوي وإثني وديني، يعكس تاريخها الطويل والثقافات المتعددة التي استوطنت فيها. يتحدث سكانها بالعربية والكردية والأرمنية والسريانية والتركية والشركسية وغيرها من اللغات، بالإضافة إلى لغات محلية أخرى. ويعتبر هذا التنوع جزءاً من الهوية السورية المعقدة التي تشكلت عبر قرون من الهجرات والتفاعلات الثقافية المختلفة[49]، وكان لا بدّ مِن التنويه إلى ضرورة مراعاة هذا التنوّع في العملية التعليمية في سوريا، وأيضاً النظر في آلية تدخل المنظمات الدولية بشقّيها الإنساني والمدني من أجل حلّ مشكلة الاعتراف بالشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات التربية المختلفة:

11- التنوع اللغوي والإثني في سوريا:

يدرس الطلاب والطالبات في بعض المناطق اللغة العربية والتركية والكوردية والإنكليزية وأحياناً الفرنسية، وهو أمر مرهقٌ لهم/ن، ويتم العمل في شمال شرقي سوريا على إصدار ثلاثة مناهج تعليمية بالعربية والكوردية والسريانية، ويختار الطالب/ة والأهل أيّ منهاج سيَدرُسه أولادهم وبناتهم، وتبيَّنَ أنَّ هناك تأييداً لتدريس اللّغات غير العربية في سوريا في التعليم الرسمي، رغم استهجان البعض أحياناً تدريس اللغة الكوردية[50].

12- دور المنظمات الدولية في مسألة الاعتراف بالشهادات:

لا يوجد اعتراف دولي بالمنهاج التعليمي في إدلب وشمال شرقي سوريا، ولا اعتراف بالشهادات الصادرة عن هذه المناطق[51]؛ لأنّ الاعتراف بها قد يعني اعترافاً بقوى الأمر الواقع المصدِرة لها بشكلٍ غير مباشر. وقد دفع عدمُ الاعتراف بهذه الشهادات الطلّابَ والطالبات في تلك المناطق، إلى التسرُّب من العملية التعليمية، في ظلّ ضبابيّة جدوى التعليم المقترِن بشهاداتٍ غير معترَفٍ بها. ورغم أنَّ اليونيسكو تدخّلت في وضع منهاج حكومة الائتلاف (الحكومة السورية المؤقتة)، لكنها لم تعترف بالشهادات الصادرة عنها؛ وقد كانت قَطَر

(48) ج. د: وردت هذه العبارة على لسان مدير إحدى المدارس في درعا.
(49) أحمد قرني وزميله، مرجع سابق، 11 أيلول 2023.
(50) ج.ع + ج.ق + ج.ر
(51) ج.إ + ج.ق + ج.ع

تطبعُ الكتبَ المدرسية لإدلب وريف حلب، أمّا اليوم تقوم تركيا بطباعتها دون أنْ يُعرَفَ مَن هو المانح[52].
وقد تكون السياسة التعليمية الحالية الموجودة لدى الإدارة الذاتية سبباً في إفشال التعليم ونزوح أو هجرة الطلاب والطالبات وأهاليهم/ن إلى محافظات أخرى أو إلى خارج البلاد، حفاظاً على مستقبل أولادهم/ن بناتهم/ن، لأن الشهادة التي تعطيها الإدارة غير معترَف بها، لا في الدولة السورية ولا في دول الجوار.

المحور الرابع
دور مسار العملية السياسية والدستور في العملية التعليمية

إن الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم النظام التعليمي تحدِّد بدورها المناهج الدراسية، وتخصّص الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان توفير تعليمٍ عالي الجودة لجميع المواطنين؛ وتنصُّ الدساتير غالباً على ضمان حقِّ التعليم وتحديد مسؤوليات الدولة في هذا السياق، بينما تساهم العمليات السياسية في تطوير السياسات التعليمية وإصلاحِها بناءً على التغيُّرات الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات المتجدِّدة للمجتمع.

13- العدالة الانتقالية والعملية التعليمية:

تشمل العدالة الانتقالية في الحالة السورية اتخاذ بعض التدابير كالملاحقات القضائية، وتشكيل لجان الحقيقة، وبرامج التعويضات وجبر الضَّرر، وإصلاح المؤسسات، والمكاشفات، والمصالحة الاجتماعية، وإطلاق المعتقلين والكشف عن مصير المغيَّبين... وترتبط العملية التعليمية بالعدالة الانتقالية بطرقٍ متعدِّدة؛ حيث يمكن للتعليم أنْ يكون أداةً هامّة في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية مِن خلال التركيز على التعليم المتساوي والشامل وتدريس التاريخ بشفافية، وتدريب المعلمين والعفو عنهم ومراعاة وضع الطلاب وغيرها [53] [54] [55].

رفض بعض الحضور مفهوم العدالة الانتقالية لأنّها تعني بالنسبة لهم، ووفق فهمهم لها: **«أن نضغط على الآخر من أجل أن يتنازل عن حقه في سبيل مصلحة الجميع»**[56]. ولأنّ إشراك العملية التعليمية بالعدالة الانتقالية هو شكل من أشكال التدخّل، فإنّ: **«قضية العدالة الانتقالية من الناحية الحقوقية والعاطفية هي قضية صحيحة، ولكنّها من الناحية العملية عبثٌ، لذلك يجب أنْ يكون التعليم حياديّاً تماماً تجاه كلّ**

(52) ج.ع + ج.إ.
(53) أليس مفرج، المحاسَبة للجميع والعدالة الانتقالية، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، لبنان، 27 أيار 2022.
(54) نهى أبو الدهب، الإبداع في العدالة الانتقالية: تجارب من المنطقة العربية، 24 ، https://www.brookings.edu/ تشرين الثاني 2020.
(55) سلام محمد، العدالة الانتقالية، المصطلح، الأهداف وآليات التطبيق، مع العدالة، 6 ، https://pro-justice.org/ نيسان 2021.
(56) ج.إ - المعلومات المغلوطة عن العدالة الانتقالية، دفعت الكثيرين/ات لتكوين آراء غير دقيقة عنها؛ وهذا يمكن تعميمه على باقي المصطلحات السياسية والفكرية والتنظيمية، وبالتالي كان لا بد من توعية المعلمين/ات بهذه المصطلحات.

المسائل السياسية والأيديولوجية والدينية، وينبغي أن يكون خالياً من أيّ خلفية تقيّده»[57]. بالمقابل كانت المعلومات قليلة لدى البعض الآخر عن هذا المفهوم.

14- دور الدستور القادم في تعزيز المساواة بين الجنسين والمؤسسة التعليمية:

أشار بعض المشاركين إلى إمكانية الاستفادة من الدساتير السورية القديمة قبل حكم البعث، «**الدستور السوري كان جيداً، ولكن تدخل الحزب الواحد بالاستثناءات وبإقحام المنطلقات النظرية في الدستور هو الذي أفرغه من محتواه للأسف الشديد، أمّا الدستور في الخمسينيات وبداية الستينيات فكان من أفضل ما يكون**»[58]، لأنّ الدستور الحالي ليس حسّاساً للمساواة بين الجنسين مضموناً ولغةً، ولا يتضمّن ذِكراً للأقلّيات والتنوّع السوري «**فعند وجود اعتراف بالتنوّع القومي والديني واللغوي... ستعكس المدارس بشكل طبيعي هذا القانون عليها**»[59]، بالإضافة إلى أن الدستور الحالي لا يصلح لبناء المناهج التعليمية الشاملة لكل فئات المجتمع السوري، لأنه يعتمد على الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي[60]، بالمقابل وحسب بعض المشاركين/ات في القامشلي والرقة فإن النساء حالياً في تجربة الإدارة الذاتية قد أخذن حقوقهن أكثر من الرجال، في التعليم خصوصاً، بضمان من الدستور، على عكس باقي المناطق السورية! رغم وجود تبعات أخرى لهذه المساواة لم يتطرّقوا/ن إليها كتجنيد القاصرات وعدم قبول الاختلاف وغيرها.

15- المؤسسة التعليمية والانتقال السياسي:

لا يوجد تصوُّرٌ واضح لدى الحضور في كل المناطق التي جرت فيها الدراسة عن مصير ودور التعليم خلال عملية الانتقال السياسي، رغم وجود تشاؤم عموماً من إمكانية حدوثه؛ وقد طالب البعض في الرقة بالابتعاد عن الأيديولوجيات التابعة للأحزاب الكوردية حتى نصل إلى حالةٍ سويّة، رغم أنّ آخرين في الرقّة والقامشلي اعتبروا أنّ وضع التعليم في شمال شرقي سوريا هو نفسه الذي سيكون عليه في فترة الانتقال السياسي «**لا يوجد اختلاف، الاختلاف أنّ اللغة العربية عندنا ستكون لغة كوردية... والتاريخ سيكون عن منطقة روجافا**»[61].

16- المساهمة في بناء سوريا:

أ - التنمية المستدامة: وهي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصّة، وهي تفترض الحفاظَ على الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل[62].

ب - التعافي المبكر: التعافي المُبكر، في الاستجابة الإنسانية، يشير إلى الفترة الانتقالية بين الاستجابة الطارئة لأزمةٍ ما (مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات) ومرحلة إعادة البناء والتنمية طويلة الأجل؛ ويتمثل الهدف الرئيس للتعافي المُبكر في استعادة سبل العيش الأساسية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وإعادة

---

(57) ج.س

(58) ج.ع: رغم أن الدساتير السابقة لم تَخلُ من فجوات أدّت إلى ما نحن عليه اليوم من مشكلات أيضاً.

(59) ج.ق

(60) ج.س - لأن للدستور دوراً في صياغة سياسة التعليم ضمن الدولة، وبالتالي كان الانحياز في الدستور السوري الحالي للفقه والشريعة الإسلامية عائقاً أمام سَنّ سياسة تعليمية يمكن لها أن تصيغ منهاجاً تعليمياً يشمل جميع فئات المجتمع السوري.

(61) ج.ق - في معرض حديثها عن الوضع التعليمي في شمال شرقي سوريا «روج آفا» أشارت إلى أنّ العربية صارت مادة في منهاجهم التعليمي، وأن مادّتي التاريخ والجغرافية تُعنيان أيضاً بهذه المنطقة، وبالتالي هو لا يختلف عن التعليم الذي سيكون في المرحلة الانتقالية.

(62) الإسكوا، التنمية المستدامة، 2022، https://www.unescwa.org/.

بناء الهياكل الأساسية الحيوية، مع التركيز على تحسين القدرة على التحمل والمقاومة للكوارث المستقبلية، ويتمثل على الصعيد السوري بتوفير المأوى المؤقت وإعادة بناء المنازل، وإصلاح البنية التحتية الأساسية، واستعادة الخدمات الأساسية كالتعليم، ودعم الانتعاش الاقتصادي والقدرات المحلية[63].

ج -إعادة الإعمار: إعادة البناء أو إعادة الإعمار، على المدى المتوسط والطويل، والاستعادة المستدامة للبنى التحتية والخدمات والإسكان والمرافق وسبل العيش الحيوية القادرة على الصمود، واللازمة لأداء العمل الكامل لمجتمع محلي أو مجتمع متأثر بالكارثة، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة و»إعادة البناء الأفضل»، لتجنب مخاطر الكوارث في المستقبل أو الحدّ منها[64].

أجمعت كل جلسات النقاش على أنّ المناهج الحالية والعملية التعليمية في سوريا، في مختلف مناطق السيطرة، لا يمكنها المساهمة في التنمية والتعافي المبكر وإعادة الإعمار حتى من قَبل الأحداث، بسبب الخلل في قبول الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية، سواء في الثانوية التجارية أو الصناعية أو النسوية أو الشرعية أو الاتصالات أو الأدبية أو العامة، وحتى في التخصصات الجامعية؛ ولأن الهدف النهائي من التعليم كان متمثلاً بـ»صناعة موظف/ة»، وهذه الآلية لا تدعم التعليم الإبداعي ولا المبدعين/ات. كما أنّ المدارس المهنية والصناعية لا يتم الاهتمام بها رغم أنها تساهم بشكل أساسي في التعافي المبكر، والمجتمع عموماً يميل إلى فكرة أن يتولّى الأطفال والطفلات في المستقبل مواقع ووظائف ذات مكانةٍ اجتماعية ودخلٍ جيّد، كالطبيب/ة والمحامي/ة والمهندس/ة، دون الاهتمام بالميول الحقيقيّة للطفل والطفلة، ويزرع في عقول الأطفال/ الطفلات هذه الأفكار بسبب المردود المالي العالي لهذه الوظائف **«لو أصبح دخل الصناعي مثل دخل الطبيب، كلّ الناس ستذهب للصناعة»**[65]، ولا يراعي التعليم الحالي خصوصية البيئات واحتياجاتها، فمنطقة شمال شرقي سوريا تحتاج لاختصاصات الهندسة الزراعية وهندسة المياه والرّي وهندسة المواصلات، والبيطرة، والبترول، ويجب أنْ تكون التنمية مراعية لإمكانيّات الطلّاب والطالبات في المنطقة. كما أنّ الأطفال والطفلات لن يقتنعوا/ن بمستقبل التدريس وهم/ن يرون المعلمين/ات بأسوأ حال بسبب ظروفهم/ن المادية. يضاف إلى ذلك أنّ سيطرة قوى الأمر الواقع تتيح لهذه القوى، وفي ضوء غياب القانون، التدخّل بالمدرسة وفي علاقة المعلم/ة بالطالب/ة، وهذا سيكون له انعكاساته لاحقاً في العملية التربوية[66]. وهناك شبه غيابٍ في البنية التحتية وقلّة في عدد المعلمين/ات ونقص في كفاءتهم/ن وضعف في رواتبهم/ن ودافعيّتهم/ن للعمل[67]. والمناهج الحالية وبسبب صعوبتها وانفصالها عن الواقع، تساهم في تكريس الحالة المتدهورة للوضع القائم، فهي تدفع الطلاب/ الطالبات للنفور والتسرب، ولا تبشّر بإمكانية العمل على أساسها بعد التخرج[68].

وأشار البعض إلى أنه قبل البدء بالتنمية والتعافي المبكر وإعادة الإعمار توجد ثلاثة مطالب وهي: الحل السياسي - الأمان - البنية التحتية؛ ودونها فإننا نحرق المراحل[69]، لأنّ سوريا مقسَّمة والحلّ السياسي يأتي أولاً، وهو عمليّة مؤقّتة: «باستثناء التنمية، أعتقد أن باقي المفاهيم هي مفاهيم مؤقتة تابعة للحالة السياسية»[70].

(63) أيمن الدسوقي، صندوق التعافي المبكر: فرص كامنة ومخاطر قائمة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، https://www.omrandirasat.org/، 15 أيار 2024.
(64) UNSRR، إعادة الإعمار، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2015، https://www.undrr.org/ .
(65) ج.إ
(66) ج.ع
(67) ج.ر
(68) ج.د
(69) ج.ق
(70) ج.س

سابعاً - توصيات الجلسات «ما يجب أن يكون»:

أ- فصل السياسة عن التعليم وضمان المساواة والتعددية:

1. يتطلب إصلاح النظام التعليمي في سوريا فصل السياسة عن التعليم من خلال وضع أهداف تعليمية على مسافة واحدة من جميع فئات المجتمع دون إقصاء.
2. يجب أن يضمن الدستور آليات التعليم واستقلالية مؤسساته من خلال بنود فوق دستورية؛ وإلغاء جميع أنواع التمييز ضد النساء وضمان حقوقهن في التعليم مضموناً وخطاباً.
3. ينبغي على وزارة التعليم إيلاء أهمية قصوى لمسألة رواتب المعلمين والمعلمات.
4. الأفكار المتعلقة بالمواطنة المتساوية والتعددية والتنوع السوري والعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين يجب أن تكون نابعة من احتياجات المجتمع ليتم تقبّلها وتبنّيها، ولذلك يجب أن تنظَّم حملات التوعية المجتمعية التدريجية لهذه المبادئ لجعلها ذات قيمة أساسية حتى يتمّ الإحساسُ بها كاحتياج.
5. ينبغي الاستفادة من التجارب المشابهة التي خاضتْها شعوبٌ أخرى، وخصوصاً جنوب إفريقيا ورواندا.
6. يمكن أن يبقى المنهاج بالعربية مع وضع حصص لتدريس لغات الفئات السورية الأخرى للطلاب غير العرب، ويمكن إنشاء معاهد مختصّة تدرّس المنهاج باللغات المختلفة على نفقة الدولة.
7. يجب الاعتراف باللغة العربية كلغةٍ رسمية إلى جانب الكوردية في التعليم، والاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني السوري في الدستور.
8. إزالة تنميط أدوار الجنسين من التعليم كأنْ تكون الثانوية الصناعية حِكراً على الذكور، وثانوية الفنون النسويّة حكراً على الإناث.
9. تخصيص دروس أخلاق تتمحور حول التسامح والانفتاح على الآخرين والتماسك المجتمعي ومكافحة التطرّف، من أجل النهوض بالمجتمع ورأس المال البشري، وعدم التفرقة بين الطلاب والطالبات والمعلمين/ات.

ب- شروط صياغة المنهاج التعليمي:

1. توحيد المناهج في كل مناطق السيطرة في منهاجٍ واحدٍ شاملٍ لكل فئات الشعب السوري، يكون مقبولاً من الجميع.
2. من أجل تطوير المنهاج لا بدّ أنْ تتمتّع اللجنة المنوطة بإعداده بالخصائص التالية: الحيادية - الموضوعية - الاستقلالية السياسية - النزاهة - التخصص - الخبرة الطويلة - البعد عن المحسوبيات - أنْ تمثّل الجنسين - أن تمثل كل فئات المجتمع السوري.
3. التوصيات التي يجب أن تأخذها اللجنة بعين الاعتبار: أخذ الجانب النفسي والاجتماعي والثقافي بعين الاعتبار من خلال خبراء/خبيرات واختصاصيين/ات في هذه المجالات - أخذ الجانب المناسب لتطوّر الطلاب/الطالبات إدراكيّاً ومعرفياً وثقافياً بعين الاعتبار - إشراك أصحاب/صاحبات الخبرة - إشراك مجموعة من الأهالي ومن الطلاب/الطالبات - تطبيق نموذج تجريبي على عينة من الطلاب/الطالبات - إشراك قيادات من المجتمع المحلّي - الاستفادة من التجارب الدولية - تمثيل كل العناصر المجتمعية

والفئات الثقافية والإثنية – تحييد السياسة عن التعليم – يجب أن تتمتع هذه اللجان باستقلالية تامّة ولا يجوز لأحد التدخّل بها – أنْ تراعي أهداف الدولة ومصالحَها ومصالحَ الشعب، وأن تأخذ بالحسبان احتياجات سوق العمل والوضع الاقتصادي والفروقات البيئية.

ج – دور التعليم في تنمية رأس المال الاجتماعي:

1. متابعة ميول الطالب/ة من الصفوف المبكرة وتنميتها، وعدم التحكم بها، وتوجيهها نحو الاختصاص المناسب له/ا من خلال بطاقة الطالب المدرسية ومن خلال المرشدين.
2. مراعاة خصوصية كل منطقة من أجل وضع برنامج خاص بها للتنمية والتعافي المبكر وإعادة الإعمار.
3. تأهيل البنية التحتية وتوسِعَتِها وخصوصاً في المناطق النائية، ودعم المعلم/ة مادياً واجتماعياً ونفسياً.
4. العدالة في مسألة الرواتب بين الوظائف حتى لا يكون الدخل عاملاً في توجيه ميول الطالب/ة.
5. ربط مخرَجات التعليم باحتياجات سوق العمل كمّاً ونوعاً.

د – إعادة تأهيل قطاع التعليم:

1. افتتاح معاهد إعداد معلمين/ات وزيادة عدد المعلمين/ات، وتدريبهم على طرق تدريس حديثة.
2. وضع معلم/ة مساعد/ة في الصفوف الكبيرة، من أجل المساعدة في تفعيل طرق التعليم المتنوعة.
3. ترفيع المعلمين/ات على أساس الكفاءة والإنجاز والتقدم المهني وليس استناداً لمدة التدريس فقط.
4. انصاف المعلمين/ات المظلومين حقوقياً ومادياً ومعنوياً.
5. إنشاء لجنة للتواصل الدائم مع الخبراء/ الخبيرات والاختصاصيين/ات حول العالم، والاطّلاع على البحوث التربوية والتدريبات الحديثة وتزويد المعلمين/ات بها بشكل دوري.

هـ – تأهيل مهنة الإرشاد النفسي – الاجتماعي المدرسي:

1. دعم المرشدين/ات النفسيين/ات والاجتماعيين/ات بالتأهيل المهني خلال الجامعة، وبالدورات المناسبة بشكل دوري بعدها.
2. تأمين لوازم عمل المرشدين/ات في المدرسة، وتعزيز مكانتهم/ن ودورهم/ن وتسهيل متطلبات عملهم/ن فيها.
3. العمل كفريق إرشادي في المجمع التربوي مع وضع معالج/ة وطبيب/ة نفسي/ة في كل مجمع، وتفعيل الإحالات بينهم/ن.
4. تقليل الورقيّات في المدارس، والاتجاه إلى الجانب العملي أكثر.

و – التصدي لمشكلة التأخر والتسرب الدراسي:

1. يتعين العمل لإعادة تفعيل قانون إلزامية التعليم ومجّانيته، وتنفيذ برامج «التعليم الشعبي» بالتعاون مع المجتمع الأهلي، باستخدام التلفزيون وقنوات التواصل الاجتماعي وغيرها، كنماذج التعليم المسرّع والتعليم التعويضي والتعليم العلاجي أو منهاج اليونيسف للمتسربين/ات من أجل علاج ظاهرة التسرب.
2. تطبيق الدوام الجزئي للطلاب/ات المتسربين/ات في المدرسة أو معاهد مخصصة لتعليم الأساسيات كالقراءة والكتابة والرياضيات.
3. دعم عائلات المتسربين/ات مادياً إنْ حقّق الطفل/الطفلة شرطَ الحضور لمدة معينة، وتأمين لوازم التعليم للطلاب والطالبات.
4. تنظيم حملات وزيارات إلى المنازل وأماكن عمل الأطفال والطفلات المتسربين/ات للتوعية، وتشجيع الطالب/ة المتسرب/ة على العودة للتعليم وتقديم المحفزات.
5. توفير كادر تدريسي مؤهَّل للتعامل مع المتسربين/ات.
6. محاربة التزويج المبكر وعمالة الأطفال والطفلات والإدمان وتوعية الأهل بذلك.
7. تسوية وضع الطلاب والطالبات المتغيبين/ات والمتسربين/ات عن التعليم.

ز – دور المنظمات في دعم قطاع التعليم:

1. إيجاد دائرة أو مجلس للتعليم مسؤول عن التنسيق مع المنظمات من أجل ضمان الاستمرارية وتلبية احتياجات التربية والتقيُّد بسياساتها، وضمان التعاون المادي وتبادل الخبرات، والتعاون العلمي والعملي مع المنظَّمات.
2. على المنظَّمات الدولية المعنية وضع تصور للمرحلة الانتقالية تكون فيه المناهج مؤقتة ومناسبة للجميع وحيادية.
3. على المنظَّمات الدولية الضغط على الدول والنظام السوري، للاعتراف بالشهادات الصادرة عن المديريات التربوية في إدلب وشمال شرقي سوريا التعليمية إنْ استوفت الشروط.
4. يمكن للمنظمات الدولية تقديم مساعدات مادّية وتقنية في المناهج ونوعية المادة العلمية وأن تراقب سير التعليم.
5. يجب أن تقيم المنظَّمات دورات توعية سياسية للمعلمين/ات ليكونوا/ليكنّ على دراية بحساسية دورهم/ن في عملية بناء الدولة.
6. على المنظمات المانحة مراعاة تخصُّص المنظمات المحلّية التي تقوم بتمويلها من أجل برامج ومشاريع التعليم، من خلال دراسة ملفّات وتراخيص المنظمات المحلّية والتأكد أنها متخصّصة في هذا المجال.

ح – تنفيذ أبحاث مستقبلية:

1. أظهرت هذه الدراسة عدداً من التناقضات الجوهرية بين مواقف الفئات السورية، وهو ما يمكن أن ينعكس على وحدة الدولة وبنائها الاجتماعي، وهذا ما أظهر ضرورة تنفيذ المزيد من الدراسات التي تعتمد على الحوار البنّاء من أجل الخروج بتوصيات يمكن لها أنْ تجيب عن هذه المسائل.

ثامناً - الخاتمة:

كان واضحاً خلال الجلسات التي تمّ تنفيذها عمقُ التباينِ في المواقف تجاه المواضيع التعليميّة التي جرى نقاشها، ليس التباين في المواقف بين جلسة وأخرى فحسب، بل والتباين في المواقف بين الحضور في الجلسة نفسِها، أيْ في مواقف عيّنات من سكّان منطقة واحدة؛ وهو ما يدلّ على ضرورة تسريع عملية الحوار السوري-السوري، ووضع النقاط الإشكاليّة المتعلقة بعملية التعليم على طاولة الحوار، لأنّ الوضع الحالي سيكرّس الانفصال القائم، وسيحوّله مع مرور الزمن إلى حواجز نهائيّة تفضي إلى دويلات، ويعتبر الحل السياسي دائماً هو البوّابة لباقي الحلول المطروحة؛ ولكن التعليم الذي يترافق مع التعافي المبكر وفقاً للوضع القائم في ظلّ غياب الحلّ هو خيارٌ يطرَح نفسَه بقوة.

ورغم ذلك كان المشترك بين كل المناطق كبيراً جداً، خصوصاً في الهم المشترك للمعلمين/ات تجاه تربية الأجيال وبناء الوطن في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية والتربوية واللّوجستية، ورغبتهم/ن في إعادة بناء ما تهدَّم وتلافي ما فات، فهم/هن يجمعون على ضرورة بناء دولة حديثة وفق المقوّمات الحضارية، وضرورة حياديّة التعليم ومنع تسييسه، وأنْ يكون تعليماً شاملاً للجميع وعلى مسافة واحدة منهم، وأنْ يكون للتعليم دورُه في إعادة الإعمار، وأنْ يتم التركيز عليه كأحد دعائم عملية التعافي المبكر، وأنه -أيْ التعليم- من أهم روافد رأس المال الاجتماعي والبشري، والضامن للتنمية المستدامة بعدها، وهو أيضاً ذو دورٍ خلال فترة العدالة الانتقالية، ويجب أنْ يتم ضمان حياديّته، وخلوِّه من أيّ تمييز على أساس الجنس أو الدين أو الطائفة أو العرق أو الإثنية أو اللغة، وأن يتم ضمان ذلك دستورياً، وأنّ على المنظمات الدولية الضغط من أجل الاعتراف بالشهادات السورية، وتقوية المعلّمين ورفدهم بدورات عن طرائق التعليم الحديث، ودعم البنية التحتية ومعالجة قضية التسرب. كما ركز المشاركون على تجارب الشعوب والدول الأخرى التي استفادت من التعليم في عملية إعادة إعمار الدولة والبناء الاجتماعي للشعب، إضافة إلى الإجماع على ضرورة إعادة صياغة مناهج جديدة شاملة وعلى مسافة واحدة من الجميع وغير مسيَّسة، ويمكن لها أن تكون بلغات أخرى مراعاةً للفئات اللغوية المتنوعة في سورية.

تعتبر النقاط التوافقية والخلافية، نقاطاً استراتيجية؛ فعلى المدى البعيد، سيكون لنقاط الخلاف في حال لم يتم حلّها أثرٌ في تعميق الخلاف بين فئات الشعب السوري، لأنّها ستفرز أجيالاً لا يمكنها الاندماج والعيش مع باقي فئات المجتمع ضمن الدولة. وعلى العكس إنْ تم الاستناد إلى نقاط التوافق وحلّ نقاط الخلاف، فإنّ ذلك سيسهم بتقريب فئات المجتمع بعضها من بعض وإعادة توحيده؛ ولذلك كان لزاماً التحرّك لحلّ هذه النقاط جنباً إلى جنب مع التوصيات التي صدرت عن جلسات النقاش السابقة.